النقابات والإضراب

بحث اجتماعي بقلم الاديب الشيخ ادوار الدحداح (تتمة)

بحث ثانٍ عن الاضراب

قصرنا بحثنا في العدد الماضي من المشرق على النقابات ونتناول اليوم الكلام عن الإضراب . والنقابات والاضراب أداتان تسيران جنباً الى جنب يرجع اليهما العمّال للسعي على حقوقهم وصيانة مصالحهم . فالأولى منهما اداة للجهاد السلمي والثانية اداة للجهاد العملي . والواحدة تستخدم لتنظيم حركة العمّال والاخرى لتدفع بهم الى المعارك

وليست النقابات ضربةً لازب لوجود الاضراب ولكنها تسهّله اذ يكون العمّال اجمع كلمةً واشدّ تضامناً واقوى ساعداً . وقد دلّت الاحصاءات ان السنين التي كثر فيها عدد النقابات لم تكن بالسنين التي تزداد فيها عدد الإضراب ازديادًا يعادل وفرة شيوع النقابات

والإضراب او الاعتصاب إجماعٌ كلّي او جزئي من عمّال الحرفة الواحدة او المعهد الواحد على الامتناع من اداء ما أُلزموا عليه من الاعمال . ويرمون بذلك الى تعطيل الاشغال والحاق الخسارة بصاحب المال على امل ان يرضخ لمشيئتهم ويستجيب مطالبهم كأن يقلّل ساعات يوميتهم او يخفض شيئاً من اعباء اشغالهم او يزيد اجورهم او يُدخل بعض التعديل على معاملتهم الى غير ذلك

وللاضراب قواعد معيّنة لا يجوز العبث بها . على أنّ من المضربين مَنْ عبث بهذه القواعد تحت تأثير الشاغبين والمحرّضين فشذّ عن جادّة الحق واغفل مصلحته الحقيقية وتجاوز بالاضراب حدود العدل اعني بها صيانة حقوق العمّال وجعله سلاحاً لمحاربة الحكومات وعرقلة سير القوانين والاحتجاج على برامج الدولة وتعكير صفاء النظام كما سنبيّن ذلك فيما بعد .

١ تاريخ الاضراب

الاضراب كالنقابات كان محظوراً من الحكومات الى عهد قريب فلم يكن للعامل قبل منتصف القرن التاسع عشر ان يعمد الى الاضراب او يتوسل الى تعطيل الاعمال . فقد كان معدوم الشخصية المستقلة محروم الحرية الفردية في العمل مدفوعاً بمشيئة ارباب الصناعة شأن رفاقه الذين تضمهم جمعيات « طوائف الحرف » المتقدمة الذكر

وقد رأت الحكومات وسائر السلطات صوابية الاضراب والاعتراف به ضمن شرائط محدودة لا يجوز تخطيها حتى في اوضح الحقوق والا استهدف المضربون لطائلة القانون الادبي والمادي . والحجة في إباحة الإضراب قائمة على مبدإ الحرية الفردية فكما انهُ يجوز للرجل الواحد ان يقعد عن الكدح لرزقه بمجرّد ارادته دون ان يقع مادياً تحت طائلة القانون يجوز لهط الرجال ان يحذوا حذوه

ولم يكن الاضراب قبل السماح به على الرغم من تحريمه تحريماً عنيفاً مجهولاً لدى عالم العمّال . فانهم ما فتئوا يلجأون اليه في كل عصر بين آونة واخرى . على أنَّ من استقصى حركة العمال وراقب احوالهم النفسيّة من الزمن السابق الى أيامنا الحاضرة ادرك تمام الإدراك ان منع الحكومات للإضراب لم يكن بالسبب الكافي لتلافي وقوعهِ وَدَرْءِ ضيمهِ بل ان وازعاً دينيًّا كان افعلَ بالنفوس من وسائل الشدّة وهو الذي كان يوحي السكينة ويحبب القناعة ويدفع بصاحب المال الى انصاف اجيره

كانت الاهواء المختلفة والمصالح المتباينة اذا ما طرّحت بالعامل وبصاحب المال وفرّقتهما الى حين لا تلبث ان تقرّب بينهما عاطفة الدين ويجمعهما رادع الضمير . اما اليوم فقد تسممت الافكار وتبدّلت الحال ولم يبقَ بين فريق من الصنّاع والاولياء إلّا هوّة سحيقة مملوّة بالضغائن والاحقاد . قال غوستاف لبيون في كتابهِ روح السياسة :

« اصبحنا اليوم اذ زالت من الصدور عاطفة الايمان والشعور الحي فلم يبقَ الّا الكراهيّة الوراثيّة التي يشعر بها الفقير نحو الغني . ان العامل بعد ان فقد الايمان وتقلّص شيئاً فشيئاً من قيود الاجتماع ازداد تهجُّماً وعدواناً وبات يهدّد الإنسانية بظلم فاحش يهون عندهُ ظلم اشدّ الجبابرة وطأةً »

٢ شروط الاضراب

الاضراب من حقّ العمّال والسماح به من دواعي الحرّية الفردية . ولكن أيجوز الأخذ بهذا الرأي على الاطلاق؟ . فاذا حدّدنا الحرية الفردية بانها تنتهي حيث تتعارض مع مصالح الغير اتّضح لنا ان العامل لم يَعُدْ مستقلًا بادارة شؤونه استقلالًا تامًّا نظرًا للتضامن الاقتصادي السائد في العالم وانه لا يُكتسب حقّ الإضراب الّا عند الضرورة القصوى . كما ان المرء الذي يتنازل عن حقّه للحكومة للسهر على راحته وصيانة حياته لهُ ان يسترجع هذا الحق ويستخدمه بنفسه في حالة الدفاع الشرعي

ويجمل بنا ان لا نُنحي باللائمة الكبرى على العمّال اذا افرطوا في الاضراب بل تلوم الحكومات التي تتشاطر هم المسئولية لانها اهملت الامر ولم تُعِرْهُ الالتفات الكافي فقد كان يجدر بها ان تنشئ معاهد او تقيم محاكم ذات سلطة كافية تضمن لها تنفيذ قراراتها ليُرجَع اليها عند وقوع خلاف بين العمال وارباب المال

وليس من يجهل ان القوة كانت قبل تأسيس المحاكم الحكم الوحيد في فصل الخلاف وان هذه الشريعة لا يزال معمولًا بها عند الدول . فهي لا تنفكّ عن ان تتطاحن وتتقاتل حتى يُضمَن لها الفوز الحقّ . واذا تعذّر على الدول اقامة محكمة قوّية لفضّ الخلاف بينها فهل تعجز عن انشاء مثل هذه المحاكم داخل بلادها لتعطي كل ذي حقّ حقَّهُ بدون الالتجاء الى القوة وتعكير صفاء النظام ؟

تنحّت الحكومات عن الحيال دون الاضراب بالوسيلة المتقدمة ولكنها قيّدتهُ بقيود تتّفق مع مهمّتها من حفظ النظام وصيانة الحقوق والسهر على راحة العباد . وما اشترطتهُ على المُضربين ان لا يعمدوا الى وسائل العنف والشدّة وان يرغبوا عن الإضرار بصاحب المال كهدم مصنعه او تخريب العُدَد والآلات او الايقاع به . وتقدّمت اليهم ان يلزموا حدود السكينة ويبتعدوا عن المشاغبة والضوضاء وان لا يعوّقوا بالقوة والتهديد استئناف الاعمال من الزملاء الغير كافين . وتركت لهم الخيار في ان ينصحوا لهؤلاء بالحسنى وإلّا فهي تضطرّ الى التداخل بقوة الجند ومقابلة العنف بالعنف

لم تَرُقْ هذه الشروط في اعين فريق من العمّال وهم العمّال الثوريون وعدّوها تسامحاً من الحكومات وعمالةً منها لاصحاب المال وارباب الصنّاع وإجحافاً بحقوقهم فنشروا الدعوة ضد الدولة ونقموا على هذا النظام الحالي ورغبوا في ان يقلبوه رأساً على عَقِب . وناوَأوا الوطن ونبذوهُ . ودأبوا في اضرام نار الثورة في الجيش وحبّبوا الى الجنديّ العصيان على قوّاده وعدم اطاعة اوامر ضبّاطه

وان ما نذكره من هـذا القبيل التمرّد الذي وقع بين الجنود في ١٨ ايار سنة ١٩١٣ في معسكرات تول وبَلفور ومـاكون وروودز . وقد اقتضت الحكومة الفرنسية اقتصاصاً شديداً من بعض اعضاء نقابة العمل العامة لاشتراكهم في الفتن

وهناك فريق آخر من العمّال يختلف خطّةً ومبدأً عن زملائه المتقدّمين يعرف بالعمّال المسيحيين . وهذا الفريق اكثر رشداً واشدّ حكمةً واقرب للاعتدال وابعد عن التطرّف . وهم لا يعمدون الى الإضراب الّا بعد امعان الفكر وإعمال الرويّة

ومابرحت الكنيسة تهتمّ بامر هذا الفريق المسالم فتُصدقهُ النصيحة وتبذل نحوه العناية حتى يكون قدوةً حسنة لسائر الزملاء . وكان قداسة البابا لاون الثالث عشر وقداسة البابا بيوس العاشر من اكثر الباباوات عنايةً بهم . وقد تضيق الصحائف الواسعة عن حصر ما وضعا من المبادئ الكريمة ورسما من الخطط الحميدة التي تتفق مع صالح العمال وتراعي جانب الدين . والشيافة الكردينال بورن الانكليزي مواقف مشهورة يؤيد فيهـا الإضراب ويناصر العمّال ضمن القوانين المشروعة . ويتلخص برنامج العمال المسيحيين في نبذةٍ نقتطفها من خطـاب للاب رونان القاه في نادي الاسبوع الاشتراكي في ڤرسايل قال :

« للاقرار بشرعيّة الاضراب لا نحتم سوى بشرطين :

الاول . ان تكون المطالب معقولة اي قـائمة على اساس جوهريّ لا بدّ منهُ لضمان عيشة رضيّة او لتلافي وقوع حيف فاضح يختص بمدة العمل او بالمرض او امور صحيّة مـاديّة وادبيّة . وان لم يكن هذا او ذاك فلا اقلّ من ان تبرّر الاضراب حالُ الصناعة الاقتصادية .

والثاني . ان يبرهن العمال على انهم افرغوا جميع الوسائل المؤدية الى التوفيق وحسم الخلاف . فاذا تحقّق الشرطان المتقدّمان ووقع الاضراب وقضت الحال إقصاء العمّال الغرباء عن المحلول محل المضربين فاننا لا نستنكر سوى التوسّل بوسائل الحيف والعنف »

وهذه شريعة لا يدينُ بها العمال الثوريون وهم يستبيحون جميع الطرق لإنجاح

ما عليهم . وبينا نرى ان العمال المسيحيين يبتعدون عن السياسة ولا يضربون الا عند المسائل التي تمس حالتهم الاقتصادية مباشرة نرى ان الثوريين منهم يدخلون الاضراب في جميع أطوار الحياة من اقتصادية وسياسية

وقد أضرب العمال الثوريون وقاموا بمظاهرات عديدة عنيفة عندما سنت الحكومة الفرنسوية قانون الثلاث سنوات للخدمة العسكرية

ولما اشتعلت حرب البلقان الاولى وخيف من امتدادها الى سائر اوروبا اضرب فريق منهم في جميع بلدان القارة الاوربية وساروا بمظاهرات كبيرة حاملين الاعلام الثورية وكان مكتوب على بعضها : « اننا نقابل اعلان الحرب بالاضراب العام . الثورة ولا الحرب »

ولما قام المعدنون الانكليز باضرابهم المشهور في اول اذار ١٩١٢ احب العمال الالمان ان يشدوا أزر زملائهم الانكليز فاصدروا امرا بالاضراب العام لمعدني حوض الرور في المانيا . ولولا تخاذل العمال المسيحيين عن تلبية الدعوة لكان ذلك الاضراب عاد بأوخم العواقب على العالم . وقد حملت الجرائد الاشتراكية والثورية على العمال المسيحيين حملات عنيفة ورمتهم بالجبن والمروق . فقام الهر ستيجروالد السكرتير العام لاتحاد النقابات المسيحية الالمانية يدفع هذه التهمة . ومما قاله :

« ان النقابات المسيحية تعد الاضراب اول وسيلة للجهاد الاقتصادي فقط وهي ترى انه لا يجوز الالتجاء اليه إلا حيث لا تبقى مندوحة عنه بسواه . انا النقابات الاشتراكية فانها لا تقصره على الجهاد الاقتصادي بل تعتبره ايضا اداة النضال السياسي وتريد ان تستخدمه في سبيل مظاهرات دولية »

٣ ـ آفة الاضراب

قال المسيو لوا بوليو : « لا يجمل بالعمال ان يعمدوا الى الاضراب مكررا لانه يصعب عليهم ان يستعيضوا من نتيجته وان سدت ما خسروه في خلاله . وكم من حق يؤثر الحكيم اغفاله على التشبث به ترجيحا لمصلحته »

لم ينفرد المسيو لوا بوليو بهذه النصيحة بل اجمع رجال الاقتصاد على تأييدها ضنا بمصلحة العامل وحرصا على منفعته . وخير للعمال ان يعتصموا بالتوفيق (المصالحة) كلما دعت الحال فان هذه الخطة اخف مؤونة واسلم عاقبة . وقد عني الاقتصاديون

بحصر الإضراب وتفرّغوا لدرس عواقبه فاتفقوا على انها تعود باوخم النتائج على العمّال بقطع النظر عن الأضرار الاقتصادية التي تصيب العالم . ومما دلّهم عليه اختبارهم انه لا بدَّ لكل إضراب من ان ينتهي باحد هذه الحالات الثلاثة : فاما فوز واما توفيق واما إخفاق . ولبيان ذلك نورد في بحثنا كشفاً عن احصائيات الاضراب ونتائجه :

كشف مكتب العمل الفرنسوي عن الاضراب

من سنة ١٨٩٧ — ١٩٠٦

اضرب اثنا. هذه المدة ٩٧٨، ١٨٨٤ عاملاً وكانت نسبة الذين فازوا منهم بطالبهم ١٢ في المائة . والذين انتهوا بالتوفيق بينهم وبين ارباب المصانع ٦٢ ٪ والذين اخفقوا اخفاقاً تاماً ٢٦ ٪.

واذا اعتبرنا النسبة المئوية المذكورة نسبةً لعدد الاضرابات لا لعدد المضربين كانت :

٣٢ ٪	فوز
٣٩ ٪	توفيق
٢٨ ٪	اخفاق

واحدثُ الاحصائيات التي لدينا احصائية سنة ١٩١١ عن فرنسة . ومتوسط الفوز والتوفيق والاخفاق كما يأتي :

النتيجة	الاضراب	المضربون
فوز	١٧,٧٥ ٪	٩,٠٦ ٪
توفيق	٣٥,٩٢ ٪	٣٦,٢٥ ٪
اخفاق	٤٦,٣٣ ٪	٥٤,٨٦ ٪

احصائية سنة ١٩١٢ عن المانيا ومتوسط النتيجة كما يأتي :

النتيجة	الاضراب
فوز	١٦,٥ ٪
توفيق	٣٩,٩ ٪
اخفاق	٤٣,٦ ٪

ولا تختلف احصائيات سائر الممالك عمَّا تقدم

ولتفهم الخسارة التي قد تقع مباشرةً بالعامل نقتبس المثل الذي اورده المسيو لوروا بوليو الاقتصادي الفرنسي الشهير قال :

« لو فرضنا ان إضراباً استمرَّ شهرًا واضاع العامل فيه ثمانية في المائة من أجرة سنته وقدرنا خاتمة الاضراب — هذا اذا حَسُنت — اكسبت العامل خمسة في المائة علاوة على جعله فان يستردَّ ما فقدهُ من الفرق الا بعد تسعة عشر شهرًا » فتأمل!

ومن آفات الإضراب ان صاحب المصنع قد يستغني احياناً عن العملة اقتصاصاً منهم وتنكيلًا بهم فيستبدلهم باستخدام الآلات التي لا تطلب الَّا اجرًا قليلًا لتحريكها فيقعدون عاطلين عن تحصيل الرزق مستسلمين لتجرُّع غصص الفاقة والضنك . فليس بخافٍ على احد ما في ذلك من جرّ البلاء على صاحب العيلة وعياله اذا كان معيلًا . وقد حدث مثل هذا في مصر عند ما اضرب عمَّال السجاير لبضعة شهور ظلّت واشتطُّوا في مطالبهم

ومن آفة الاضراب ايضاً ان يوافق وقت كساد في السوق او بوار في تجارة المصنع فيؤثر رب المال الاستغناء عن عمَّاله وتوفير النفقات الطائلة على ان يستجيب مطالبهم ويتكبَّد خسارة فوق خسارة . ولا بدَّ للمُضربين ان يرقبوا سير الحركة التجارية وحظها من الرواج قبل ان يُقدموا على تعطيل الاعمال وترك الاشغال حتى في اوضح الحقوق جلاء . فشرّ واحد اهون من شرَّين

وقد رأى العمال من الحكمة ان يفاجئوا الاضراب مفاجأة ولا يدعوا اصاحب المال وقتاً يُعدُّ فيه عدَّتهُ و يستعدّ لمقابلة اضراب المضربين بما قد يعود عليهم بالفشل . كأن يستحضر عمَّالًا جددًا او يعالج اشغالهُ بحيث لا تتأثر من الاضراب اذا طال مدة ما . ومن المعلوم ان صاحب المال اقدر على الصبر من العامل الذي تضطرُّهُ الفاقة الى العودة الى العمل باسرع ما يمكن

٤ واجب الحكومة وقت الاضراب

ليس من ينكر ان الحكومة هي الحارس الوحيد المؤتمن على حفظ الحقوق وصيانة صوالح الجميع بقسط معادل من الانصاف والعدل . ولكن لسوء الحظ

وجدناها تتأثر غالباً بالظروف والحوادث ولا تلتزم الحياد التام ما دام هذا الحياد لا يضرّ بالسكينة والامن العام. فهي كانت ولا تزال تمالئ فريقاً دون آخر. فقد كانت في الزمن السابق تحظر على العمال الاضراب وتهددهم باشد العقوبات وتراها اليوم تؤيدهم في إضرابهم وتدفع لهم الاعانات من خزائن المجالس البلدية اثناء اضرابهم. فهذا العمل لا يتفق مع حيادها مطلقاً فضلاً عن ان المال المودع في خزائن المجالس البلدية هو من مال الضرائب الذي اشترك في دفعه صاحب المال والعامل للقيام بالاصلاح ونفقات الحكومة والدفاع عن الوطن. فلا يجوز والحالة هذه ان يُنفق في غير الغاية التي جُبي من اجلها

فعلى الحكومة ان تلتزم النزاهة المطلقة ولا تتعرّض للعامل وصاحب المال إلّا اذا دعتها الاحوال للسهر على السكينة وصيانة النظام. ويخلق بها ان تنشئ مجالس التوفيق وتخوّلها من السلطان وقوة التنفيذ ما يجعل احكامها نافذة على صاحب المال والعامل وتجعل مهمتها الحيال دون كل حيف يقع بفريق ما متعمّدة اعطاء كل ذي حقّ حقه. فان فعلت ذلك فقد تقلاقى شيئاً من الاضرار الاقتصادية الجسيمة وتعوق هبوب تلك الزوبعة القوية التي نرى بخوف ووجل بوادرها وقانا الله من شرورها

حول جزيرة العرب

نظر اجمالي للاب لويس شيخو اليسوعي (تتمة)

١ ملوك حضرموت واسراؤها

تعريف حضرموت

سبق لنا بعض القول في حضرموت وموقعها (ص ٢٧) وهي بلاد واقعة جنوبي جزيرة العرب بين اليمن غرباً وعمان شرقاً وشمالاً والمحيط الهندي شرقاً. وتجاورها شمالاً الصحراء الكبرى المعروفة بالدهناء ذات الاقحاف الرملية الواسعة وفي شمالها الشرقي بلاد مهرة والشِحر الشهيرة بزارع اللبان. وقد ورد في الكتاب